لتمكينهم سياسياً واقتصاديا:

مشروع لرفع التوعية المجتمعية بحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة

مؤتمر إقليمي لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب العربية في تطبيق الاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة

تقيم المؤسسة العربية لحقوق الإنسان بالشراكة مع مؤسسة إبحار للطفولة والإبداع وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي مشروع التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والذي أطلق تحت شعار «حقوق متساوية للجميع» وينطلق المشروع من قاعدة متينة باعتبار اليمن الدولة العربية التي تشارك في جميع الاجتماعات الخاصة بحقوق ذوي الإعاقة وبوفد مكون من ذكور وإناث معاقين وغير معاقين يشكلون الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وكذا باعتبار أن اليمن تعتبر من أول ثمان دول وقعت أتفاقية حقوق ذوي الإعاقة بتاريخ ٣٠ مارس٢٠٠٧ م، والتي أطلقتها مجموعة ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة بجنيف .. ومن ذلك كله جعل هذا المشروع يكتسب أهمية خاصة من خلال هذه القاعدة المبني عليها.. قضايا الإعاقة ألتقت الأخت رجاء المصعبي رئيس المؤسسة العربية لحقوق الإنسان واستطلعنا معها حيثيات وآليات المشروع ومايندرج تحته من أنشطة وبرامج ستنفذ على مدى المشروع الذي يستمر لعامين.

استطلاع/ أوسان الكمالي

فكرة المشروع

في البدء حدثتنا الأخت رجاء حول فكرة المشروع وكيف تكونت قائلة « مشروع التصديق على اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة أقر من قبل مجلس الوزراء بعد أسبوعين من إصداره ثم أقره مجلس النواب بعد عام ونصف ،فيما وقع عليه رئيس الجمهورية بعد أسبوعين من إقرار البرلمان له ،حيث صادقت اليمن بشكل رسمي على الاتفاقية في ٤ نوفمبر٢٠٠٨ م وهو ما ألزم اليمن على تعديل كافة قوانينه وتشريعاته بما يتناسب والاتفاقية .. يلي ذلك تنفيذه على أرض الواقع. ولكي ينفذ الجميع الاتفاقية على أرض الواقع كان لابد من رفع الوعي لدى الآخرين.. فلو حاولنا المقارنة مثلاً عندما صدر قانون رعاية وتأهيل المعاقين عام١٩٩٩ م لم يكن الوعي في ذلك الوقت بحقوق ذوي الإعاقة كما هي درجة الوعي في الوقت الحالي؛ فقد كان الناس ينظر إلى أن التعامل مع الاشخاص ذوي الإعاقة مجرد عمل خيري أو مساعدة .. فيما أصبح الآن باعتباره على أساس حقوق لابد من الالتزام بها من قبل الجميع. ولكن نتسأل فيما إذا كانت درجة الوعي لدى منهم في أطراف الدولة في مايمنحونه للمعاقين هو حقهم أو غير ذلك.. ومن ذلك تكونت فكرة المشروع».

دور حيوي

وعن دور المؤسسة الذي تلعبه في مجال حقوق ذوي الإعاقة تحدثت المصعبي بالقول « المؤسسة تعتبر الوحيدة التي تعمل في مجال حقوق ذوي الإعاقة لأن جميعات المعاقين نفسها والاتحاد كذلك يقوم بتقديم خدمات فقد ،ولكنهم لا يعملون من منطلق حقوقي ،بينما المؤسسة تعمل على ذلك، وللمؤسسة الفضل بعد الله في وصول اليمن إلى نيويورك، كما سبق وذهبنا إلى وزيرة حقوق الإنسان وكذا إلى الشؤون الاجتماعية وإلى عدة جهات حكومية ونافذة إلى أن تم أقناعهم وكونا الشبكة اليمنية للمعاقين والمكونة من عدة منظمات وبدأنا في العمل عليها إلى أن تم الاقتناع بالفكرة».

رفع الوعي

وعن الهدف من المشروع فتقول المصعبي « الهدف العام من المشروع رفع الوعي المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أما الأهداف الفرعية فلكل نشاط في المشروع له هدف معين ومنها تمكين النساء من ذوي الإعاقة اقتصادياً ،تمكين المعاقين بشكل عام سياسياً ،مساعدة المعاقين ليصبحوا رافدين للتنمية ،رفع وعي منظمات المجتمع المحلي الحكومية و غير الحكومية العاملة في المجال الحقوقي أو في مجال ذوي الإعاقة في كيفية كتابة تقارير الظل والتقرير الموازي.

مهام المشروع

وعن مهام وآليات عمل المشروع والبرنامج المتوقع والذي سيتم تنفيذه على مدى سنتين فقالت المصعبي « المشروع متعدد المهام ،وقد بدأنا حالياً بمسابقة الرسم وهي ستعمل على رفد المشروع بالمواد الإعلامية والمطبوعات التي سنحتاجها للحملة خلال مدة المشروع ،كما ستقوم المؤسسة بعد عيد رمضان بدورة تدريبية خاصة بالمعاقين لتمكينهم سياسياً وسيشارك فيها ثلاثين مشاركاً ومشاركة من ٦ محافظات هي « أمانة العاصمة ،عدن ،صنعاء ،تعز ،حضرموت والحديدة» من كل محافظة خمسة مشاركين وسيتم بعد ذلك اختيار ستة أشخاص وفق معايير محددة بحسب – الرغبة لدى المعاق نفسه في خوض الانتخابات ،أن يكون لديه قاعدة جماهيرية، وسيتم تدريب هؤلاء الستة تدريباً خاصاً ،يلي ذلك القيام بنزول ميداني معهم لتعريفهم باللجنة العليا للانتخابات ومجلس النواب ومجلس الشورى.

تمكين سياسي

وعن الدور الذي سيسهم فيه المشروع في إيصال ذوي الإعاقة إلى البرلمان قالت «المؤسسة تعمل في الجانب الحقوقي ولأنه لا يوجد في مجلس النواب برلمانيين معاقين كما هو الحال في مجلس الشورى ،حتى أنهم لم يشاركوا في الإنتخابات. لذا فالمشروع سيعمل على تمكين المعاقين سياسياً وسيقوم المشروع بدعم الحملة الانتخابية الخاصة بالمعاق من خلال توفير العديد من الأمور منها « قبعات ،تي شيرتات ،لوحات قماشية ،بوسترات إعلانية ،دليل انتخابي يتضمن تعريفاً بالبرنامج الخاص بالمعاق ونبذة تعريفية عنه».

وعن ما إذا كان المشروع سيوفر متطوعين لإدارة الحملات الانتخابية الخاصة بمن سيتم اختيارهم فقالت رجاء « لا، لأننا سندرب المعاقين أنفسهم في كيفية إدارة الحملة ونترك لهم المجال في اختيار أشخاص لمساعدتهم».

تمكين اقتصادي

وأضافت المصعبي « يتضمن المشروع أيضاً عدة أنشطة حيث ستقوم المؤسسة بعمل دورتين تدريبيتين كل دورة تشارك فيها ٠٣ امرأة من ست محافظات هي « أمانة العاصمة ،عدن ،صنعاء ،تعز ،حضرموت والحديدة» وسيتم تدريبهن على كيفية عمل المشاريع وكيفية إدارة المشاريع الصغيرة حيث سيتم بعد ذلك اختيار ١٢ امرأة منهن وفق معايير محدد.. وستقدم لها المؤسسة دعماً مادياً بناء على المشروع الذي ستتبناه وهي ستقوم بعمل المشروع وستشرف عليها المؤسسة ،ثم ستقوم المعاقة بإعادة المال بعد أن يكبر مشروعها وتكون قادرة على المواصلة بالاعتماد على أرباحها ،ثم سنقوم بإعطاء المال المستعاد إلى معاقة أخرى لتكوين مشروع جديد وبذلك ستكون هناك ديمومة لتمكين العديد من المعاقات اقتصادياً».

وتواصل المصعبي في سرد أنشطة المشروع « المشروع أيضاً سيستهدف طلاب المدارس من المرحلة الأساسية حيث سنقوم بعمل دورتين تدريبيتين لعدد من المدارس وسيتم تدريبهم على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسبق للمؤسسة العمل في هذا المجال وكوّنا جماعة أسمها جماعة أصدقاء ذوي الإعاقة في المدارس.. والهدف من استهدافهم لأنه من السهل العمل في المدارس ولأن هنالك قابلية لدى الطلاب حيث يعتبرون من أفضل المواد الإعلامية للعمل معها.. كما سيعمل الطلاب على ايصال المعلومة بشكل أسرع».

توسيع دائرة الاهتمام

وبالعودة إلى اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة الصادرة عن لجنة ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة وما يترتب عليها من إجراءات أوضحت المصعبي « بعد التصديق بسنتين لا بد من البدء في عمل التقارير الوطنية التي تقام كل أربع سنوات وتقدم إلى لجنة الإعاقة في جنيف .. ومن هذا المنطلق ولأن المنظمات الحقوقية في اليمن لا تعمل على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ماعدا المؤسسة العربية لحقوق الإنسان ولا يوجد لديهم خلفية كافية في كيفية عمل التقارير والتي تسمى التقرير الموازي لتقرير الحكومة والذي يقدم إلى لجنة الرصد في الأمم المتحدة لإتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة وكذا أيضاً تقارير الظل ،لذا كان لابد على المؤسسة عمل دورة تدريبية ضمن أنشطة المشروع وبحضور مدربة عربية إحدى المشاركين في لجنة الرصد التابعة للأمم المتحدة والدورة ستستهدف ٣٠ منظمة حكومية وغير حكومية وستقوم بتدريبهم على كيفية عمل التقرير الموازي وتقرير الظل وهو ماسيسهم في خلق قاعدة جماهيرية في اليمن للعمل على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة».

تبادل خبرات

وتضيف المصعبي « سنقوم بعمل ورشة عمل إقليمية ايضاً ضمن أنشطة المشروع والتي ستقام في صنعاء وسيشارك فيها من اليمن متخذي القرار ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية وغير الحقوقية وجميعات الأشخاص ذوي الإعاقة كما سيشارك فيها أكاديميون، بالإضافة إلى مشاركين من كافة الدول العربية بمعدل مشارك من كل دولة ،والهدف من الورشة الإطلاع على تجارب الأشقاء العرب في كيفية عمل القوانين والتقارير ،فمثلاً تعتبر تونس أول دولة عربية قدمت تقريرها قبل سنة حول الاتفاقية وإلى الآن الدول العربية لم تقدم تقاريرها. لذا فإن المؤتمر سيناقش الآليات التي أتخذتها الدول العربية في تعديل التشريعات أو التي بدأت بعمل برامج خاصة ومعرفة الدول التي بدأت بإشراك ذوي الإعاقة في جوانب الحياة ،ومعرفة ما إذا كان قد تم تعيين معاق في أي مجلس نيابي أو شوروري في الدول العربية .. والورشة هي في الأساس لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المطروحة والتي تنعكس على الواقع..».

تطلعات

وعلقت المصعبي على تطلع المؤسسة لتمديد البرنامج ليشمل محافظات أخرى بالقول « المشروع يستهدف ست محافظات مركزية ورئيسية ونأمل في حال وافق الاتحاد الأوروبي في تمديد المشروع لفترة أطول أن يتم استهداف محافظات أخرى ،كما ستكون هنالك أنشطة أخرى وكذا سنعمل على استهداف فئات أخرى من ذوي الإعاقة ،وفي حال لم يتم التجديد سنلجأ إلى شريك آخر».

وعن ما تريد تحقيقه بعد الانتهاء من المشروع بعد عامين فقد تمنت رجاء «أن يكون في مجلس النواب القادم على الأقل من الستة الذين سيدعمهم المشروع؛ ثلاثة أشخاص في البرلمان. وأن تبدأ المنظمات والصناديق التي تمنح القروض للأشخاص في منح المعاقين قروضاً لتكوين مشاريع خاصة بهم ،بدلاً من تقديم المال والخدمات فقط».

منبر الأقوياء

ذوو الإعاقة دقة وتحديد

عبدالواسع محمد مجلي*

■ كثيراً من المسميات التي أطلقت على ذوي الإعاقة تارة من باب الأكثر لطفاً وتارة أخرى من باب الاكثر تحديداً لكن أي تلك الاسماء التي ارتضاها المعاق نفسه لنفسه دون أن يملى عليه من أحد أكان ذلك الإملاء بغرض تلطيف المسمى أو بغرض التحديد الدقيق لنوع الإعاقة . ومما يتكرر على الاسماع في الإعلام وغيره من يطلق على المعاقين بأنهم ذوو احتياجات خاصة ورغم ما يجدون في ذلك من لطف في المسمى إلا أنه أوسع من أن يطلق على المعاقين ذلك على اعتبار أن مرضى القلب والضغط والجانب النفسي وغيرها من الأمراض التي ترافق العمر طويلا فكل أولئك أصحاب حاجة خاصة ومن هنا نجد أن المصطلح لا يحدد ما بعده تحديداً دقيقاً ولهذا فالمصطلح أوسع من أن يطلق على ذوي الإعاقة رغم احتياجاتهم الخاصة التي تمكنهم من تجاوز عجز حاسة ما أو حركة بعينها بل أن الأمر يتعدى ذلك بكثير فحين يداهمنا المرض يصبح كل منا ذا احتياج خاص وهذا يؤكد اتساع ومطاطية المصطلح – ذوي احتياجات خاصة – ومن خلال ما أسلفت نجد أن مصطلح ذوي الإعاقة هو الاصح على اعتبار أنه الأكثر تحديداً ودقة في تسمية المعاقين ومن هنا كانت تسمية الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بل أن من نافلة القول أنني أذكر أن الدكتور محمد ناصر حميد، قال مرة انني لا أستحي من أن يقال عني معاق لأنني أصبحت صديقاً حميماً للإعاقة ولا أجد نفسي بدونها. وإذا كان هذا رأي دكتورنا الفاضل فكيف نحاول تلطيف المسميات بما يزيغ بنا عن التحديد والدقة في أختيار المصطلح الذي يوصف ما بعده توصيفاً لا يحتمل التشعب في التفسير كما هو الحال في ذوي الاحتياجات الخاصة ومن هنا أجدها فرصة لأن أؤكد للكل والكل دون استثناء أن ما ارتضاه المعاقون لأنفسهم من مسمى هو الأصح أن ينتشر ويدعون به ذلك على اعتبار أن ذوي الإعاقة كثيراً ما يؤكدون أنه لا شيء عنا بدوننا وأنا وغيري ممن قربهم العمل الإنساني النبيل من هذه الشريحة نجد أن ما يريده ذوو الإعاقة هو الأصح أن يؤخذ به .

من تاريخ لغة الإشارة

■ ترجع أقدم المحاولات المعروفة المتصلة بتنمية قدرات الاتصال لدى الصم الى رجلي دين في الكنيسة الكاثولوكية: الاول اسباني (بدروبانس دوليون) والثاني فرنسي (دولابي) وقد عاشا في القرن السابع عشر اهتم دوليون بتنمية التواصل الشفوي لدى الصم وقد نجح في تعليم قراءة اللغة اللاتينية لشقيقين أصمين وطريقته لاتبعد كثيراً عن الطريقة الشفوية الحالية المعتمدة على قراءة الشفاة.

وظهرت في الفترة ذاتها تقريباً طريقة أبجدية الأصابع التي ترمز الى الحروف في الابجديات المختلفة عن طريق أوضاع معينة لليد والاصابع وذلك بطريقة اصطلاحية تماماً.

أمالغة الإشارة فقد وجدت بشكل تلقائي لدى الصم ، وكانت تتسم دائماً بالمحلية فتختلف من بلد إلى آخر ومن جهة أخرى وأول من بادر الى تنظيمها وتقنينها هو الأب (دولابي) الذي نظم الإشارات التي يستعملها الصم ودونها في قاموس صغير وأصبحت هذه اللغة اللغة الأساسية في المدارس التي كان يشرف عليها .

ومن بين من ساهم في نشر هذه اللغة (غالوديه) الذي سافر سنة١٨١٧ م إلى أمريكا وأسس مدرسة لتعليم الصم تحمل الى اليوم اسمه بعدما تطورت الى أن أصبحت اليوم أول جامعة في العالم تعتني بالتعليم العالي للصم والبحوث والدراسات ويرأسها عميد أصم ويشكل الصم نسبة عالية من الاساتذة وتعتمد فيها لغة الإشارة في الدرجة الأولى.

وقد تعرضت الطريقة الإشارية في القرن الماضي الى هجوم شديد من أنصار الطريقة الشفوية وتم منع هذه الطريقة في المؤتمر الدولي الذي انعقد عام١٨٨٠ م، في مدينة «ميلانو» وفرض الطريقة الشفوية التي بقيت الوحيدة المعترف بها خلال قرن تقريباً في أوروبا الغربية وبعض الجهات في الولايات المتحدة فكان يمنع على الصم منعاً باتاً استعمال لغة الإشارة في المدارس المختصة لكن هذا المنع لم يحل دون استعمال الصم اللغة الإشارية فيما بينهم .

وعاد الاهتمام بلغة الإشارة بدءاً من ستينيات هذا القرن، إذ نما وعي لدى الصم الامريكيين أن فرض الأسوياء عليهم اللغة الشفوية نوعاً من التسلط والتدخل في أمورهم فناضلوا ضد من يحاول دمجهم عنوة في لغة الأسوياء وبدأوا ينظرون الى أنفسهم كأقلية مثل العديد من الجاليات الاجنبية غير الناطقة بالانجليزية والموجودة في الولايات المتحدة وقامت أبحاث حول لغة الإشارة في جامعة غالوديت أعادت شيئاً من الاعتبار الى هذه اللغة ثم ظهر اهتمام في الدول الاسكندنافية بها أما أوروبا الغربية ولا سيما فرنسا وايطاليا وبلجيكا وأسبانيا فلم تهتم بهذه اللغة إلا في منتصف السبعينيات.

السلوك التكيفي وتشخيص الإعاقة العقلية

■ يعتبر مفهوم السلوك التكيفي من المصطلحات الحديثة نسبياً التي دخلت في ميدان التربية الخاصة في أواسط الخمسينيات من القرن الماضي، علماً أن هذا المفهوم قد ظهر في العلوم الاجتماعية للدلالة على مدى قدرة الفرد على التكيف مع العوامل والمتغيرات الاجتماعية.

كما ظهر هذا المفهوم في العلوم النفسية للدلالة على مدى قدرة الفرد على التكيف بالمعنى النفسي والصحة النفسية.

أما في ميدان التربية الخاصة فقد اعتبر السلوك التكيفي متغيراً أساسياً في تعريف الإعاقة العقلية حيث اعتبر فشل الفرد في التكيف الاجتماعي والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية مظهراً من مظاهر الإعاقة العقلية والتي قد ترجع إلى قصور في القدرة العقلية للفرد.

وقد أدى ظهور هذا المفهوم إلى تغير جوهري في التعريف الحديث للإعاقة العقلية الذي أصبح لا ينظر إلى القدرات العقلية التي يتمتع بها الفرد كمعيار وحيد، وإنما إلى قدرة الفرد أيضاً على الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية المتوقعة منه مقارنة مع نظرائه من نفس الفئة العمرية.

ويتضمن مفهوم السلوك التكيفي عدداً من المظاهر أهمها: النضج الاجتماعي والتآزر البصري الحركي، القدرة على التعلم والمتمثلة في تعلم المهارات الأكاديمية اللازمة حسب المرحلة العمرية والنمائية، المهارات الاجتماعية المتمثلة في تعلم مهارات الحياة اليومية، والمهارات اللغوية ومهارات معرفة الأرقام والوقت والتعامل بالنقود وتحمل المسؤولية والتنشئة الاجتماعية.

وتعتبر الجمعية الأمريكية للتخلف العقلي AAMRمن الجهات العلمية التي أدخلت هذا المفهوم في مجال الإعاقة العقلية.

واعتبر العلماء مفهوم السلوك التكيفي متغيراً أساسياً في اعتبار الفرد معاقاً عقلياً أم لا، وذلك من خلال قدرته على الاعتماد على ذاته وخاصة في مهارات الحياة اليومية وقدرته في الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية، وتم تأكيد ذلك المفهوم مع تنامي الانتقادات التي وجهت إلى مقاييس الذكاء التقليدية التي لا تفسر كيف يتصرف الفرد في المجتمع أو كيف يستجيب للمتطلبات الاجتماعية، فالقدرة العقلية العالية لا تعني قدرة عالية على التكيف الاجتماعي والعكس صحيح.

وقد عرف العاملون في حقل التربية الخاصة السلوك التكيفي على أنه القدرة على التفاعل مع البيئة الاجتماعية والطبيعية، وهو ذلك الدور الاجتماعي المتوقع من الفرد مقارنة مع نظرائه من نفس المجموعة العمرية سواء كان ذلك في مرحلة الطفولة أو الشباب أو الكهولة ويتضمن ذلك المفهوم الأدوار الاجتماعية المتوقعة من الفرد.

لذلك، فإن هذا المفهوم يشير إلى مدى قدرة الفرد على تحمل مسؤولياته الشخصية وخاصة مهارات الحياة اليومية مثل مهارات تناول الطعام والصحة الشخصية وارتداء الملابس، والمهارات الاستقلالية الأخرى كالتنقل والتعامل بالنقود واستخدام اللغة في التعبير عن نفسه.

كما يشير هذا المفهوم إلى مدى قدرة الفرد على تحمل مسؤولياته الاجتماعية المتوقعة منه وخاصة في المراحل العمرية المتقدمة وما تتطلبه من مسؤوليات اجتماعية تتمثل في التفاعل مع الآخرين والقيام بعمل ما يمكنه من الاستقلال المعيشي.

وتمثل مظاهر السلوك التكيفي استجابات المعاق عقلياً للمتطلبات الاجتماعية وبالتالي قدرته على التكيف مع أسرته ومجتمعه، عند اتقانه لمجموعة من المهارات الشخصية والاستقلالية والاجتماعية، أما مظاهر السلوك اللاتكيفي فتمثل مظاهر غير مقبولة اجتماعياً من قبل الأطفال المعاقين عقلياً وتعبر عن سوء تكيفهم الاجتماعي مثل: العدوانية والتمرد والسلوك الانسحابي والنمطي والعادات الغريبة والنشاط الزائد.

ونظراً لأهمية السلوك التكيفي فإن التوجه الحديث في قياس وتشخيص حالات الإعاقة العقلية يعتمد على الاتجاه التكاملي الذي يمثل البعد الاجتماعي أحد أبعاده الأساسية، وذلك بعد ظهور الأساليب السيكومترية في قياس وتشخيص القدرة العقلية ونتيجة للانتقادات التي وجهت لها ونتيجة لاشتمال تعريف الإعاقة العقلية على البعد الاجتماعي. لذلك استخدمت التربية الخاصة مفهوم السلوك التكيفي على أنه متغير أساسي في تعريف عدد من فئات التربية الخاصة وخاصة الإعاقة العقلية والاضطرابات السلوكية وصعوبات التعلم والاضطرابات اللغوية، واعتباره بعداً مكملاً لمفهوم القدرة العقلية يشمل المظاهر السلوكية والاجتماعية واللغوية والحركية والتحصيلية عند الفرد.

– ملتقى العالم العربي لذوي الاحتياجات الخاصة